ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

# ما العمل كي لا تكون "المنطقة الآمنة" مدخلاً لتقسيم سورية؟

**د. عصام نعمان**

قبل أسبوعين، قال دونالد ترامب لرجب طيب اردوغان في تغريدة هاتفية: «سورية لك». «هدية» ترامب جاءت في سياق إعلان متكرّر وملتبس حول عزمه سحب قواته المحتلة من شرق سورية التنف وشمالها الشرقي الرقة والحسكة . أردوغان كشف مضمون الهدية بإعلانه، لاحقاً، إنه توصّل وترامب الى «تفاهم تاريخي» حول إقامة «منطقة آمنة» على طول الحدود التركية – السورية بعمق نحو ٣٠ كيلومتراً .

قبل كشف هذا «التفاهم» الغامض، كانت تركيا قد سيطرت على المنطقة الممتدة بين عفرين في شمال غرب سورية وجرابلس في شرقها بعمليتين عسكريتين، أطلقت على الأولى اسم «درع الفرات» سنة ٢٠١٦ وعلى الثانية «غصن الزيتون» في ٢٠١٨. الذريعة؟ مقاتلةُ «الإرهابيين» من الاكراد السوريين و«داعش». النتيجة؟ باتت تركيا تسيطر على نحو ٤٠ كيلومتر مربع من الأراضي السورية. فوق ذلك، قامت تركيا بإنشاء ما يُسمّى «الجيش الوطني» بدمج أكثر الفصائل التي كانت تقاتل تحت راية «الجيش السوري الحر». وأضافت إليه لاحقاً جهاز «الشرطة الوطنية» المولج فرض الأمن داخل المدن.

يتضح من معلومات سرّبتها صحف تركية ان «المنطقة الآمنة» تشمل مدناً وبلدات تسيطر عليها «وحدات حماية الشعب» و«قوات سورية الديمقراطية» قسد الكردية، وقد أظهر مسح أجرته وكالة «انباء الأناضول» التركية شبه الرسمية أنّ المدن والبلدات المُراد ضمّها إلى «المنطقة الآمنة» تشمل مدينة القامشلي وبلدات رأس العين، وتل تمر، والدرباسية، وعامودا، واليعربية، والمالكية محافظة الحسكة ، وكذلك عين العرب محافظة حلب وتل أبيض محافظة الرقة . كما عارضت تركيا عودة الجيش السوري إلى منبج.

لم تكتفِ تركيا بالسيطرة العسكرية على هذه المدن والبلدات بل قامت أيضاً، على الصعيد القضائي، بتشكيل محكمة عسكرية في مدينة الباب، وضابطة عدلية في مناطق إعزاز والباب وجرابلس. وعلى الصعيد الاقتصادي، دشنت تركيا مشاريع تنموية واهتمّت بالبنى التحتية وفتحت باب الاستثمار ما أدّى إلى ربط المنطقة بأنقرة ارتباطاً وثيقاً. وعلى

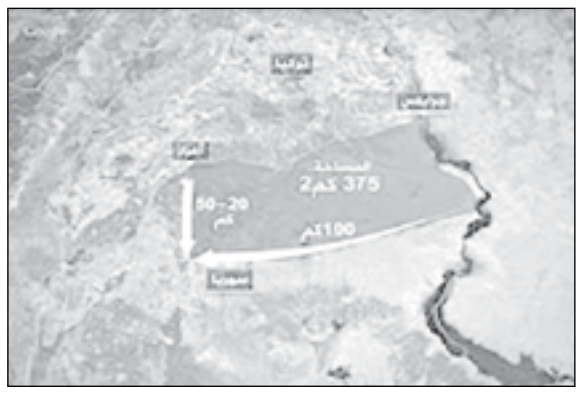


الصعيد التعليمي، أصبحت المناهج تحت رعاية أنقرة، وكذلك المدرّسين والعاملين في المشاريع الجديدة والموظفين في المجالس المحلية والمؤسسات العسكرية التي باتت رواتبهم تُدفع بالليرة التركية. قيام أنقرة بعملية التريك هذه لمنطقة سورية مترامية الأطراف ذكّر المراقبين بخطة تطلق عليها أنقرة اسم «ميثاق ملّي» للوصول من حلب في سورية الى الموصل وكركوك في العراق.

ظاهرُ الحال أن غالبية الأكراد السوريين يعارضون مخطط أردوغان للسيطرة على شمال شرق سورية. مسؤول العلاقات الخارجية لحركة المجتمع الديمقراطي الكردية ألدار خليل، احتج على المطامع التركية بقوله: «تركيا احتلت ادلب وعفرين وهي تحاول الآن احتلال منبج وشمال سورية لعزلها عن أراضي البلاد وبذلك تُقسّم سورية».

أصاب ألدار خليل في وصف ما تقوم به تركيا بأنه محاولة لتقسيم البلاد. أردوغان اعترف بأن ما يقوم به ليس برضى سكان المناطق المسيطر عليها، ولا سيما الأكراد منهم، بقوله: «إنهم ارهابيون، وهل يمكننا ان نترك هذه المنطقة لإرهابيين؟».

رغم وضوح غايات تركيا التوسعية فإن القيادات الكردية المعنية لم تتخذ، بعد، قراراً حاسماً بالعودة الى حضن الدولة السورية ورعايتها. ذلك أن المفاوضات بين الطرفين لم تتوصل بعد الى اتفاق واضح لتوحيد الجهود في وجه المطامع التركية التي تحظى، على ما يبدو، بدعم من الولايات المتحدة وتأييد ضمني من «اسرائيل» كأن ما يقوم به اردوغان من تدابير تقسيمية هو بالنيابة عن ترامب ونتنياهو. فها هو رئيس هيئة الاركان الاميركية المشتركة الجنرال جون دانفورد يبحث مع المسؤولين الاتراك تفاصيل خطة السيطرة التركية على مناطق الشمال السوري.

لأبرز مؤسسي الكيان الصهيوني دايفيد بن غوريون توصية لافتة لزملائه: إن بقاء «اسرائيل» رهن بنجاحها في تقسيم محيطها الجغرافي الذي يشمل لبنان وسورية والأردن والعراق ومصر. قادة الولايات المتحدة المتعاقبون، ولا سيما بوش الابن وترامب، تبنّوا مخطط بن غوريون وخلفائه من القادة الصهاينة وقاموا بتنفيذه بعمليات عدوانية متدرجة. أليس الاحتلال الاميركي للعراق سنة ٢٠٠٣، والسيطرة على ما لا يقلّ عن ثلث مساحة سورية سنتي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ بدعوى محاربة التنظيمات الإرهابية، عمليات حربية سافرة تصبّ في خدمة المخطط الصهيوني التقسيمي الذي يقوم أردوغان الآن، لأسباب يدّعي انها تخدم أمن بلاده القومي، بمتابعة تنفيذه؟

لا يغيب عن حصافة المراقبين مشهديات التمويه والتغطية التي تقوم بها واشنطن وتل أبيب لشدّ انتباه العالم بعيداً من الساحة السورية. فالولايات المتحدة تعدّ لقمةٍ في وارسو، عاصمة بولونيا، تشارك فيها سبعون دولة في منتصف الشهر المقبل غايتها إعداد البيئة السياسية العالمية لإمكانية استعمال القوة العسكرية ضد إيران بعدما تمكّنت من تجاوز العقوبات الاميركية المفروضة عليها من جهة، وتتجه الى النجاح في إطلاق قمر اصطناعي بصاروخ باليستي من جهة أخرى. نتنياهو هدّد هو الآخر باستعمال القوة ضد إيران اذا لم «تمتثل» لتعليماته بعدم تمركز قواتها في سورية. المراقبون يرجّحون بألا تنجح قمة وارسو لأن معظم دول الاتحاد الاوروبي ستقاطعها، كما يرجّحون ألاّ يتمكّن نتنياهو من إلحاق اذى بسورية لأن الغاية الرئيسة من تهديداته لها ولإيران هي للاستهلاك المحلي في سياق معركة انتخابية يريد الفوز فيها دونما تداعيات.

لا يقتضي، بطبيعة الحال، الاستهتار بتهديدات ترامب ونتنياهو العدوانية، فما العمل؟

الجواب: بالإضافة الى ما تقوم به سورية وقوى المقاومة العربية حالياً من جهود في مواجهة «إسرائيل» وتركيا مباشرةً وأميركا مداورة، يقتضي ترسيخ حقيقة بازغة في عقول القادة والقوى الحيّة في المشرق العربي مفادها أن تقسيم سورية عدوى ستنتقل حتماً الى سائر الأقطار إذا لم يتم تطويقها وسحقها في مهدها، وأن شرط نجاح هذه المهمة التاريخية هو في ترفيع مستوى التنسيق والتحالف السياسي والعسكري بين سورية والعراق وتنظيمات المقاومة في كل أنحاء القارة العربية من أجل مواجهة مخططات أميركا و«إسرائيل» التقسيمية بتوسيع دائرة الاشتباك معها. كل ذلك بالتعاون والتنسيق السياسي والميداني مع كلٍّ من روسيا وإيران، والانفتاح على الأكراد لكفالة ممارسة حقوقهم المدنية والديمقراطية في إطار وحدة الدولة والبلاد.

هل ثمة خيار أفضل؟

# القمة العربية: «أول الكلام» حول النازحين

**ليا القزي**

انتهت الاحد «مُغامرة» القمّة العربية التنموية، بعد أيام من حبس الأنفاس مع ما رافقها من توترات داخلية، ورسائل خارجية، أثّرت على صورتها. أما المضمون، فقد أتى شبيهاً ببيانات

القمم السابقة، والوعود المُكرّرة لمستقبل أفضل، باستثناء البيان السياسي المُتعلّق بعودة النازحين السوريين إلى وطنهم.

تستغرب الصحافية التي تتحدّث اللغة الفرنسية، كيف أنّه ممنوع على المراسلين الدخول إلى قاعة القمّة العربية التنموية. تُكرّر سؤالها أكثر من مرّة: «سوف نبقى نحن هنا؟ لن نتمكّن من الدخول إلى هناك؟». الـ«هنا»، هي الخيمة الكبيرة المُخصّصة لوسائل الإعلام. أما الـ«هناك»، فتعني قاعة الـ«بيال» ــ قديماً ــ عند واجهة بيروت البحرية، مكان اجتماع الوفود العربية. «ولكن، هذا عملنا أن نكون بينهم»، تقول الصحافية لعنصر الأمن، قبل أن تتوجّه إلى مكانها، وتُتابع وقائع القمّة على شاشة كبيرة عُلّقت في الداخل، أسوةً بجميع الزملاء. لا أحد يعلم لماذا يتمّ اعتماد الصحافيين لتغطية المؤتمرات، إذا كانت ستُرفع خلالها «السواتر» بينهم وبين الوفود السياسية، منعاً لأي تواصل مُباشر. ما حصل في قمّة بيروت التنموية ليس استثناءً، بل ينسحب على كلّ القمم العربية، حيث الحكّام أصلاً لا يعترفون بدورٍ لوسائل الإعلام، سوى تبجيلهم والإشادة «بإنجازاتهم». الإيجابية من الموضوع، هي الوجود في صالة ضخمة مُتاح فيها التدخين وشرب القهوة والأكل، على العكس من القاعة الرسمية، التي تتكرر فيها طوال ساعات كلمات الـ«نشكر، نتشرّف، نُشيد، نؤكّد ...»، إلى حدّ الملل، والى درجة، أنّ رئيس الحكومة المُكلّف سعد الحريري رُصد في آخر النهار يتلهّى بقراءة المعلومات التي تُلصق على قنينة المياه الزجاجية، وهو يهزّ برجليه. كان ذلك بعد أن عاد من المطار، مودّعاً أمير قطر الشيخ تميم بن خليفة آل ثاني الذي «كسر» الحصار العربي ــ الخليجي على قمّة بيروت.

قبل ٢٤ ساعة من انعقاد القمّة، أُعلن عن ترؤس تميم لوفد بلاده. اتصال الرئيس ميشال عون به، وتمنّيه عليه المشاركة، أسهما في تبديل الرجل لموقفه، من دون أن يكون ذلك السبب الوحيد. لأمير قطر أجندةٍ خاصّة، وحسابات ترتبط بالحصار الخليجي عليه، وحربه مع السعودية. فعلاقة تميم الجيّدة بإيران، نتيجة مُساعدتها له إبّان مشكلته الخليجية، وهامش المناورة داخل منظومة التبعية للولايات المتحدة الأميركية، أسهما في مجيء الأمير إلى لبنان. قرّر أنّ يُحوّل نفسه إلى «نجم» القمّة و«مُنقذ لبنان» من «أزمته»، بعدما بان القرار العربي الموحّد ــ على غير العادة ــ بمقاطعتها على مستوى الرؤساء. ولكنّ حضوره جاء رمزياً، ولم يدم أكثر من ساعتين. فهو لم يردّ عون خائباً، وأتى ليقف إلى جانبه في افتتاح القمّة، كما أنّه أوصل الرسالة إلى حكّام دول الخليج الفارسي، من دون أن «يتمادى» أكثر في موقفه الإيجابي. «هامش المناورة» الذي يتمتّع به، لا يسمح له بأكثر من ذلك، خاصة بعد زيارة وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو للشرق الأوسط و«حثّه» الحُكّام على عدم المجيء إلى بيروت بذرائع أمنية.

افتُتحت القمّة العربية التنموية على وقع انفجارٍ في دمشق، واعتداء اسرائيلي في جنوب البلاد، تصدّت له وسائط الدفاع الجوي السوري. لم يستنكر المُجتمعون الاعتداءين. ربّما لم يسمعوا بالخبر، أو الأرجح أنّهم تغافلوا عنه. غُيّبت سوريا والحرب ضدّها عن القمّة، تماماً كما مرّ رؤساء الوفود العربية، في كلماتهم، على الخطر الاسرائيلي وما سُمّي «صفقة القرن» والتهديدات لفلسطين مرور الكرام. التصرّف غير مُستغرب، خاصّة أنّه يصدر عن دولٍ لم تعد تخفي تطبيعها مع العدّو، وتتسابق إلى تقديم أوراق الاعتماد له. الوقائع تُضيء على ذلك، وكلام وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي أمام من التفاهم خلال اليومين الماضيين، تمثّل دليلاً إضافياً. تحدّث المالكي صراحةً عن أنّ الخليجيين ماضون في «صفقة القرن»، وأنّ الفلسطينيين يُعانون من تصرّف «الأشقاء» معهم، مُعتبراً أنّ عودة سوريا إلى جامعة الدول العربية تؤمّن نوعاً من التوازن في المعادلة. حتّى إنّه اعتبر تشديد الأردن على مفهوم العودة الطوعية للنازحين السوريين إلى بلدهم، ودعم تمويلهم ليبقوا في البلدان المضيفة، قد يكون ضغطاً سعودياً. ولكنّ الرئيس ميشال عون أكّد في كلمته الافتتاحية «توفير الشروط الملائمة لعودة آمنة للنازحين السوريين إلى المناطق المستقرّة التي يمكن الوصول إليها، أو تلك المنخفضة التوتّر، من دون أن يُربط ذلك بالتوصّل إلى الحلّ السياسي، وعلى تقديم حوافز للعودة لكي يسهموا في إعادة إعمار بلادهم والاستقرار فيها». وتحدّث عون عن سوريا، من دون أن يُسمّيها، فتمنّى لو كانت القمّة «مناسبةً لجمع كلّ العرب، فلا تكون هناك مقاعد شاغرة. وقد بذلنا كلّ جهد من أجل إزالة الأسباب التي أدّت إلى هذا الشغور، إلا أنّ العراقيل كانت ويا للأسف أقوى. ونأسف أيضاً لعدم حضور الإخوة الملوك والرؤساء ولهم ما لهم من عذرٍ لغيابهم». كلمة الرئيس تضمّنت رسائل سياسية مُتشدّدة، من دون أن تكون مُستفزة. قال إنّه «لسنا هنا لنناقش أسباب الحروب والمتسببين بها والمحرضين عليها، بل لمعالجة نتائجها المدمرة على الاقتصاد والنمو في بلداننا والتي عادت بنا أشواطاً الى الوراء»، من دون أن يغفل عن الخطر الاسرائيلي «الذي لا ينفكّ يتمادى منذ سبعة عقود في عدوانه واحتلاله للأراضي الفلسطينية والعربية وعدم احترامه القرارات الدولية، وقد وصل اليوم إلى ذروة اعتداءاته بتهويد القدس وإعلانها عاصمة لإسرائيل وإقرار قانون «القومية اليهودية لدولة إسرائيل»، غير آبه بالقرارات الدولية، مع ما يعنيه ذلك من ضرب للهوية الفلسطينية ومحاولة إطاحة القرار ١٩٤ وحق العودة. أضف إلى ذلك التهديدات الإسرائيلية والضغوط المتواصلة على لبنان، والخروقات الدائمة للقرار ١٧٠١، وللسيادة اللبنانية». ولكن الأخطر بالنسبة إلى عون، «هو حال التعثر الداخلي والتبعثر التي يعيشها الوطن العربي»، مُعلناً مبادرته «إعادة الإعمار في سبيل التنمية»، داعياً إلى «تأسيس مصرف عربي لإعادة الإعمار والتنمية، يتولّى مساعدة جميع الدول العربية المتضرّرة على تجاوز محنها، ويسهم في نموها الاقتصادي المستدام ورفاه شعوبها وتحقيق أهداف التنمية المستدامة».

## قال وزير الخارجية الفلسطيني إنّ عودة سوريا إلى «الجامعة» تؤمّن توازناً

لا تُلخّص قمّة بيروت بالسخرية التي رافقت جلوس النائب عدنان طرابلسي مع الوفد الصومالي، وتبريرها بأنّه قنصل فخري للصومال، بل بكسر أمير قطر للمقاطعة العربية، والبيان السياسي حول النازحين السوريين، الذي نجح لبنان في إقرار نصّ، وافقت عليه كلّ الدول العربية (باستثناء ليبيا وسوريا الغائبتين)، يؤكّد العودة ودعم النازحين مادياً في بلدهم، مع الالتزام بسقف «الأمم المتحدة». فورد في البيان دعوة «المجتمع الدولي إلى مضاعفة الجهود الدولية الجماعية لتعزيز الظروف المؤاتية لعودة النازحين واللاجئين الى أوطانهم، بما ينسجم مع الشرعية الدولية ذات الصلة، ويكفل احترام سيادة الدول المضيفة وقوانينها النافذة. ونناشد الدول المانحة الاضطلاع بدورها في تحمل أعباء أزمة النزوح واللجوء والتحديات الإنمائية من خلال تنفيذ تعهداتها المالية، وتقديم المساعدات للنازحين واللاجئين في أوطانهم تحفيزاً لهم على العودة». البيان تحاشى ذكر العودة الآمنة، على العكس ممّا جاء في كلمة عون، وأكّد «على قرارات القمم العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجالس الوزارية كافة، الخاصة بالأعباء الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على استضافة النازحين السوريين وأثرها على الدول العربية المستضيفة». يقول مسؤولون دبلوماسيون إنّه تركّزت يومَي الجمعة والسبت المشاورات الثنائية مع الدول، وتحديداً مصر والأردن، من أجل الضغط لإصدار البيان. فأتت الصياغة بطريقة لا تستفز أحداً، وفي الوقت نفسه تُعبّر عن الموقف اللبناني، المدعوم هذه المرّة من عون والحريري. المعركة المُقبلة ستكون تسويق البيان في القمّة العربية ــ الأوروبية التي ستُعقد الشهر الجاري.

## «إعلان بيروت»

إعلان بيروت الذي صدر عن القمة العربية الاقتصادية الاحد، جدّد في البداية «الالتزام الكامل بتنفيذ القرارات التي تم اتخاذها والمشاريع التي تبنّتها القمم العربية التنموية السابقة، ونؤكد على أهمية إزالة الحواجز والعقبات التي تحول دون تنفيذها».

من النقاط التي وردت في البيان الختامي:

- التركيز على تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ في ضوء الاحتياجات العربية.

- تأمين تمويل تنفيذ مشاريع تنموية في الدول العربية المستضيفة للاجئين والنازحين، من شأنها أن تدعم خطط التنمية الوطنية وتساهم في الحدّ من الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على هذه الاستضافة المؤقتة.

- توفير التمويل اللازم لتنفيذ المشروعات الواردة في الخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس الشرقية (٢٠١٨ - ٢٠٢٢)،

- حقّ العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين وذريتهم وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، والتأكيد على التفويض الدولي الممنوح لوكالة «الأونروا»، ورفض أي قرار يهدف إلى إنهاء أو تقليص دورها. واذ ندعو جميع الدول إلى الالتزام بالقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالمكانة القانونية الخاصة بمدينة القدس الشريف، وعدم الاعتراف بها عاصمة للاحتلال الاسرائيلي أو نقل السفارات إليها، نؤكد عزمنا على اتخاذ إجراءات سياسية واقتصادية إزاء أي قرار يخل بالمكانة القانونية بمدينة القدس الشريف.

- ضرورة تبني سياسات استباقية لبناء القدرات اللازمة للاستفادة من إمكانات الاقتصاد الرقمي وتقديم الدعم للمبادرات الخاصة.

- مبادرة الكويت إلى إنشاء «صندوق للاستثمار في مجالات التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي» برأس مال ٢٠٠ مليون دولار أميركي بمشاركة القطاع الخاص.

- اعتماد الاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة ٢٠٣٠ بُغية تحقيق التطور المستدام لنظام الطاقة العربي.

## باسيل: عودة سوريا مصلحة لنا

مجدّداً، تناول الوزير جبران باسيل خلال مؤتمر الصحافي مع الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط عودة سوريا إلى «الجامعة». قال أبو الغيط إنّ «الموضوع السوري لا يُتناول حالياً في الجامعة العربية بشكل شامل. ولم يتم تناوله حتى في الاجتماعات الوزارية الأخيرة. ومن هنا حتى تتّم القمة المقبلة في تونس، سنُتابع ونرى من يطرح مبادرة أو موقف، وبالتأكيد سيتمّ تناوله». أما باسيل، فأوضح أنّه «لا تواصل مع سوريا بما يعنينا بموضوع عودتها إلى الجامعة العربية. فنحن نُعبّر عن رأي لبناني كعضو مؤسس في الجامعة العربية. وأعتقد أنّ هذه مصلحة للبنان وللدول العربية قبل أن تكون مصلحة سورية. لذلك صدر الطلب منّا». أما بالنسبة إلى عدم تمثيل ليبيا، فأسف باسيل لعدم مشاركتها، «لكن هذا لا يمنع أنّ على القيادة الليبية مسؤولية، ولو لم تكن هي نفسها في وقت اختفاء الامام السيد موسى الصدر، فالمسؤولية هي للقيام بكلّ واجباتها لجلاء الحقيقة وكشف مصير الامام».

# موقع العراق من الاجندة الاميركية المقبلة

**محمود المفرجي الحسيني**

بعد الخبر المثير الذي عجت به الاوساط الاعلامية والتواصل الاجتماعي بالطلب الامريكي بانهاء تواجد الحشد الشعبي في عدد من مناطق العراق والذي بينا جذوره وغايته في تقارير سابقة، اثير اليوم انباء اخرى على غراره، نقلا عن "مصدر سياسي عراقي مطّلع ، بأن "وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو أبلغ الحكومة العراقية خلال زيارته إلى بغداد، الأسبوع الماضي، نية الكيان الصهيوني مهاجمة أهداف على أرض العراق تابعة لفصائل مسلحة تقاتل في سوريا.

وقالت وكالة الأنباء الألمانية (د.ب.أ)، عن المصدر، قوله إن "بومبيو أبلغ، لدى زيارته العراق مؤخراً، رئيسَ الوزراء عادل عبد المهدي أن الكيان الصهيوني قد يقصف في أي وقت أهدافا للحشد الشعبي داخل الأراضي العراقية، وان واشنطن لن تستطيع أن تقف إلى الأبد في وجه الرغبة الصهيونية في قصف مقرات داخل العراق تعود للفصائل المسلحة التي تقاتل في سوريا".

وأشار المصدر إلى أن "بومبيو نقل وجهة النظر الصهيونية، التي تقول بعدم جدوى مهاجمة مقرات هذه الفصائل داخل سوريا، لأنها تعود كل مرة إلى تنظيم صفوفها والانطلاق من العراق مجددا، مشيرا الى ، أن "الولايات المتحدة مقتنعة بهذا التفسير الصهيوني ، لكنها ما زالت ترفض السماح لتل أبيب بتنفيذ غارات داخل الأراضي العراقية".

وأضاف أن "الولايات المتحدة تقدّر عواقب تعرُّض أي هدف داخل الأراضي العراقية لاعتداء صهيوني ، بغض النظر عن السبب"، وعبّر المصدر عن قناعته بأن "الكيان ربما يوشك فعلا على اتخاذ قرار يقضي بمهاجمة أهداف داخل الأراضي العراقية".

يشار الى ان وزارة الدفاع الامريكية نشرت تقارير اوضحت فيها ان حجم القوة القتالية الأمريكية في العراق ما يقارب الـ ١٠ آلاف جندي"، مشيرا إلى أن "هذه القوة، قادرة على شن حروب ضد ٣ دول في المنطقة، في آن واحد".

وبعيدا عن صدق او كذب هذه الانباء، الا انها تركز على استهداف الحشد الشعبي، بشمل متوافق مع الرؤيا الامريكية في المنطقة التي تعتبر الحشد اكبر عقبة في طريق تنفيذ اجندتها التخريبية في المنطقة، لهذا فان امريكا تحاول بين الفينة والاخرى نشر هكذا انباء مفترضة ومزعومة لارباك الحشد واشغال الشارع بها ، من اجل ارسال رسائل تهديدية .

وهذا ان دل على شيء، فانه يدل على الخوف الامريكي من الدخول في مواجهة مع الحشد الشعبي، لانها تعي جيدا نتائج هذه المواجهة التي ستكون ليس في صالحها وستزيد من السخط الشعبي العراقي من التواجد الامريكي للعراق.

لكن بكل الاحوال .. لو افترضنا ان هذه الانباء صحيحة، فما هي الا رسالة تهديدة من قبل امريكا للحكومة العراقية، بانه لو قام مجلس النواب باصدار اي قانون لانهاء التواجد العسكري الاجنبي في العراق، فانها يمكن ان تلجأ لعدة خيارات ، ومن ضمن هذه الخيارات هي استخدام الكيان الصهيوني في ضرب فصائل المقاومة والحشد الشعبي في داخل العراق.

هذا الحراك الامريكي والحرب الاعلامية ضد الحشد الشعبي، يعتبر عن حالة القلق الكبيرة التي تشعر بها امريكا من فرض الحشد الشعبي لنفسه في داخل العراق وبشكل مقنن من قبل الشعب العراقي، بالاضافة الى انها تعي جيدا حجم تمسك رئيس الزوراء عادل عبدالمهدي بالحشد ، والذي قال عنه في مناسبات سابقة ، بانه "سيبقى ولن يحل، وأنه سيبحث عن مصادر مالية لدعم وجوده بقوة ، واصفا الحشد ، بانه "حقيقة كبيرة لا يمكن تجاوزها ومن واجبنا دعمه .

واضاف عبد المهدي، ان "الحشد الشعبي إنجاز تاريخي للعراق وإنه اعطى قوة للجيش والشرطة وباقي الأجهزة الأمنية خلال المعارك ضد داعش، وانه لابد من البحث عن مصادر مالية لدعم الحشد، لان الإبقاء على الحشد من اهم واجباتنا وسأدعم هذا الوجود بقوة".

وذكر عبد المهدي أن ثمة من يقول إن الحشد الشعبي كيان مؤقت، وانا أؤكد الحشد ضرورة باقية وسأعمل كل جهدي كي يحصل الحشد على كامل حقوقه.

ان عبدالمهدي اعطى بهذه التصريحات رسائل قوية الى امريكا والعالم اجمع، بان الحشد الشعبي ليس تشكيلا تابعا لرغبات البعض، وانه ليس كيانا مؤقتا يعطي الدماء متى ما نفذت امريكا اجندتها، انما هو تشكيل من تشكيلات القوات المسلحة العراقية، وقد جسد عبدالمهدي هذا الامر بقيامه بوضع تمثيل للحشد في الحرس الشرفي الذي يستقبل الشخصيات المهمة الاجنبية للبلد.

خلاصة القول .. ان هذه الانباء ما هي الا محاولات امريكية سمجة لارهاب الحشد الشعبي الذي لن يهتز منها، فالحشد يملك كل المقومات القانونية التي تؤهله بان يكون ممثلا حقيقيا للشعب العراقي، وهذه المقومات مستمدة من قبل الشعب نفسه، لان الشعب هو البذرة الاولى لتكوينه في بداية تشكيله .

لذا ان هذه المحاولات الامريكية لا تسمن ولا تغني عن جوع، وما هي الا مشاعر قلق من المشهد الذي ستكون فيه في حال قررت البقاء في العراق حسب ما اعلن ترامب، وهذا بدوره ايضا يعبر عن حالة عدم الاستقرار والتردد في عملية نقل الجنود الامريكان في داخل العراق.

كما ان الكيان الصهيوني لن يجرؤ على التعرض للحشد الشعبي، لانه يعلم ان الحشد ، هو الجزء الرئيس من محور المقاومة في المنطقة، وهذا المحور يحمل قضية واحدة وهي فلسطين، وايضا مقاتلة الارهاب في اي مكان في المنطقة، وهذا ما يمكن ان يتسبب باستهدافه من فصائل المقاومة الاخرى القريبة من مناطق تواجده.